

دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية- الواقع والتحديات
The role of Islamic financial engineering products in developing the banking industry - Reality and challenges

د.هندة مدفوني، جامعة أم البواقي، الجزائر.

hindmanagement@hotmail.fr

تاريخ التسليم: (2020/01/15)، تاريخ التقييم: (2020/03/08)، تاريخ القبول: (2020/04/18)

Abstract :

ملخص :

This study aims to highlight the importance of Islamic financial engineering in finding financial products which helps to make the an environmental work for Islamic financial institutions more consistent, efficient, sustain and to know their role in developing the banking business.

The study concluded that Islamic banks play an important role in achieving social development, making a quantum shift in the world of banking, as well as it is stimulating economies and revitalizing them according to Islamic legal controls. As Islamic banking has made global and Arab progress in terms of growth in the number of banks, customers and assets since its inception in late sixties. It is expected that the Islamic financial and banking industry will witness further development, especially with regard to improve the quality of services and innovate new products to reach a broader customer.

Key words : Financial industry, Islamic financial engineering , quality , innovation , development ,Banking.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد المنتجات المالية التي تساعد على جعل بيئة عمل المؤسسات المالية الإسلامية أكثر اتساقا وكفاءة وسيولة ومعرفة دورها في تطوير العمل المصرفي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الإقتصادات وتنشيطها وفق الضوابط الشرعية الإسلامية. حيث أحرزت الصيرفة الإسلامية عالمياً وعربياً تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المصارف والعملاء والأصول منذ نشأتها في أواخر الستينات. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية المزيد من التطور لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية، الهندسة المالية الإسلامية، نوعية، ابتكار، تطور، الصيرفة.

* المؤلف المراسل: د.هندة مدفوني، الإيميل: hindmanagement@hotmail.fr

مقدمة:

من الأدوات المالية التي ساهمت في تقدم المصارف الإسلامية، ما يعرف بـ "الهندسة المالية الإسلامية" حيث تتجلى أهمية المالية الإسلامية في ترسيخ الاتجاه الأخلاقي في قلب النظرية الاقتصادية هو ما ينهي بالمالية الإسلامية إلى أن تصبح غير محددة بفجوة ما. وهناك أيضا الإلزام الاقتصادي الذي يفرض ضرورة وضع الحدود للمشاكل الاقتصادية التي تعصف بالمجتمعات الإسلامية لاسيما الأزمات المالية منها والناجمة عن أساليب التمويل الربوية والمضاربات المالية، ولا شك في أن أنسب الحلول هي النابعة من أسس ومقومات الهندسة المالية الإسلامية.

- إشكالية الدراسة: تعتبر الهندسة المالية الإسلامية صناعة حديثة النشأة مقارنة بنظيرتها التقليدية، ولكي تكون منافسة لا بد من احتوائها على تشكيلة متنوعة من المنتجات والمشتقات تتميز بالمرونة والقدرة الكافية للاستجابة لمختلف المتطلبات التي تفرضها مختلف المتغيرات الاقتصادية لا سيما العالمية منها وضمن هذا السياق سنحاول طرح إشكالية الدراسة التي نحاول تناولها وفق سياق نظري تحليلي من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تطوير وتنويع الصناعة المصرفية ؟

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة البحث عن البديل للهندسة المالية التقليدية خاصة بعد أن اتضح أن الابتكار من خلال الهندسة المالية كما هو في الواقع أدى إلى اضطراب النظام المالي، وهناك مزيد من التجارب العالمية التي تثبت ذلك باستمرار، ومرد ذلك إلى عدم انضباطها بأية ضوابط أخرى، في الوقت الذي يبحث فيه العالم عن البديل (مهما كانت طبيعته).

- التعريف بالهندسة المالية الإسلامية، والوقوف على أهميتها ودورها في تطوير العمل المصرفي، وما هي آفاق الهندسة المالية التي يمكن أن تطور من العمل المصرفي.

- كما تهدف إلى تقييم دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير العمل المصرفي.

أولاً: التعريف بالهندسة المالية الإسلامية: حققت المؤسسات المالية الإسلامية إنجازات واعدة، لتوفر لهم البديل المناسب عن المؤسسات المالية التقليدية التي لا تتوافق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية.

تعرف الهندسة المالية على أنها "تصميم، تطوير، التزود بتقنيات مالية مبتكرة، وصياغة حلول عملية للمشاكل المالية. (دباس، 2008، ص ص. 22- 23) ويتحدد نطاقها في ثلاث مجالات أساسية (دباس، 2008، ص ص. 22- 23):

كما تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط

مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن الفائدة الربوية في تشييط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع" (مرغاد، 2013، ص 48).

يلاحظ من هذين التعريفين أنه مطابق لتعريف الهندسة المالية التقليدية، إلا أنها يختلفان في كون الهندسة المالية الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية على عكس التقليدية، وهذا وتشكل الهندسة المالية الإسلامية اليوم حاجة ملحة للتطوير والإبداع في المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى المؤسسي والصناعي.

من خلال ما سبق يمكن تعريف هندسة المالية الإسلامية على أنها "مجموع العمليات والأنشطة المالية المستحدثة ذات طبيعة فعالة للتعامل بالمال من حيث الإدارة والتنمية وفق ما تقضيه الشريعة الإسلامية". من خلال ما سبق يمكن اختصار أهمية الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي (النجار، 2016، ص.03):

- الاستفادة من التطورات البحثية للهندسة المالية الإسلامية، التي تستكمل المنظومة التعليمية للاقتصاد الإسلامي، والتأكيد على إيجاد البديل قبل التحريم لأي من المعاملات المالية.
- تساعد في إيجاد القواعد الملائمة التي تجمع ما بين العلوم الشرعية والعلوم المالية.
- استحداث منتجات مالية مبتكرة على وفق قاعدة الحلال والحرام.

2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تتميز المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص نوردتها فيما يلي:

- الابتكار الحقيقي وعدم التقليد: إن التنوع في المنتجات المالية الإسلامية، تنوعاً حقيقياً وليس وهمياً كما في أدوات الهندسة المالية، لأن لكل أداة صيغة تعاقدية وصفات تميزها عن غيرها، سواء تعلق الأمر بالمخاطر أو الضمانات أو التسعير وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار (يوسفوي، ومخلوفي، مارس 2017، ص 120).

- التشريع الإسلامي محل التشريع الوضعي: أي الإعتماد على التشريع الإسلامي في تصميم المنتجات المالية، والنأي عن الخلافات الفقهية التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، والتأكيد على مبدأ المشاركة في مبدأ الأرباح والخسائر بين الأطراف وليس مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى أي عند إبرام العقود المالية لا بد أن تكون خالية من كل ما يتعارض مع الضوابط الإسلامية (خنيوة، 2011، ص. 642).

- التمويل بدل الإستثمار: تُعدُّ إدارة السيولة الهدف الرئيس لعمل الهندسة المالية الإسلامية على عكس هدف التقليدية المتمثل باستحداث أدوات مالية لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار، فالأولى تسعى

لجذب رؤوس الأموال المتوافرة لدى الذين لا يفضلون التعامل بالهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة (خبيوة، 2011، ص ص. 642-643).

- الإدراك والوضوح: يجب أن تكون العقود خالية من الإكراه والتعسف والاستغلال، وأن يكون لدى أطراف العقد وضوح حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود (النجار، 2016، ص 04)

- الإمكانية والإستطاعة والإلتزام: لحديث سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: (لا تبع ما ليس عندك)، ويشمل ذلك بيع المعدوم، ولابد من التزام الأطراف بأجل العقد، وعدم استخدام شيء من الحيل اللغوية أو القانونية، للتحايل على بند أو شرط مما اتفق عليه الطرفان في العقد (النجار، 2016، ص 04).

ثانيا. واقع الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية

انتشرت مؤسسات التمويل الإسلامي في معظم أقطار العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء هو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي لكن سرعة تطورها ونماؤها فانه مؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المتعاملين والمساهمين معا.

1. **مناهج تطوير الهندسة المالية في البنوك الإسلامية:** بداية يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية" (صوان، 2001، ص 84)، وهناك جملة من المناهج والطرق المتبعة في المؤسسات المالية الإسلامية، والتي يمكن ردها إلى:

أ- **المحاكاة (التقليد) لمنتجات غير إسلامية:** المحاكاة هي الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم، وهي تعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسط سلع ليست مقصودة لا للبنك ولا للعميل، لمجرد الحصول على النتيجة المطلوبة، وهي هنا النقد الحاضر مقابل أكثر منه سواء كان المدين هو العميل أو البنك (السوليم، 2006، ص ص 22-24).

ولعل ما يدعو إلى العمل بهذا المنهج هو وجود عدة مزايا، أبرزها: السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير (غربي، 2009، ص 234).

ب- **منهج الأصالة والابتكار:** ويعني البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة ومبادئ الشرع الإسلامي، أي إيجاد صناعة هندسة مالية إسلامية. وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها (الهواملة، 2019، ص 09).

ج- **منهج التحوير:** يعتمد هذا المنهج بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجات أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، وتؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة (بوداب، 2017، ص 533)

2- **منتجات الهندسة المالية الإسلامية:** اختلف في تصنيفها من باحث إلى آخر، وسنورد التصنيف الأقرب لمبتغى الدراسة، أين تم تصنيفها إلى ثلاث منتجات أساسية كما يلي (الهواملة، 2019، ص ص. 09-14):

أولاً: المنتجات التمويلية: وتضم:

1. **بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة:** يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة.
- 2- **التورق المصرفي:** وهو أن يشتري الرجل السلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعهما إلى آخر بثمن أقل مما اشتراها به، وسميت بالتورق لأن المقصود منها الورق (النقد) لا البيع.
- 3- **الإجارة الموصوفة في الذمة:** والإجارة الموصوفة في الذمة هو عقد مسمى بالفقه الإسلامي، يشتمل على معنيين من معاني العقود المسماة بالفقه المسمى، هما: عقد السلم وعقد الإجارة، و يمكن تعريف عقد الإجارة الموصوفة بالذمة بأنه: "بيع منافع مستقبلية بثمن حال".
- 4- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** وهذه الشهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، وتعتبر أوراقاً مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الإستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

ثانياً: المنتجات المالية المشتقة: وتشمل:

1- عقود الخيارات:

- **الخيارات:** هي اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكاتب بالخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

ويمكن رد عقود الخيارات المالية إلى نوعين:

النوع الأول: خيار الطلب أو الشراء

وهو عقد يمتلك مشتريه أو مالكة (أي دافع الثمن) حق شراء عدد محدد من أسهم شركة معينة، أو أي أوراق مالية أخرى بسعر محدد خلال فترة معينة، غالباً ما تكون (90) يوماً، وهو غير ملزم بالتنفيذ، إذا

أراد البائع (محرر الخيار) بيعه تلك الأسهم خلال مدة سريان العقد، ويدفع مقابل هذا الحق ثمناً غير مسترد بأي حال.

النوع الثاني: خيار البيع

وله مسميات منها: خيار الدفع، وخيار العرض. وكلها بمعنى واحد، وهو عقد يعطي مشتريه أو مالكة (أي دافع الثمن) الحق في بيع عدد معين من الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى بسعر محدد خلال فترة محددة، ولا يجبر على البيع، إنما هو بالخيار؛ لأن قابض ثمن الخيار هو الملزم بالشراء في هذه الحالة أو التنفيذ بشكل عام، إذا ما قرر مشتري حق البيع التنفيذ، وبالسعر المتفق عليه خلال المحددة، وهنا كذلك ما يدفعه مقابل تمتعه بحق خيار البيع، غير مسترد بأي حال.

2- بيع العربون: هو أن يدفع المشتري للبائع جزءاً من الثمن على أنه إن أخذ السلعة كان ما دفعه جزءاً من الثمن، إن لم يم البيع كان ما دفعه للبائع هبة. (نجار، وبورمة، 2017، ص 206)

3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم: وهي عقود آجلة كلفت على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بئمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً مضبوطاً إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين.

ثالثاً: المنتجات المالية المركبة: وتنقسم إلى:

1- المغارسة المشتركة: تقوم فكرة هذا المنتج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد؛ يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تمليك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار.

2- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر.

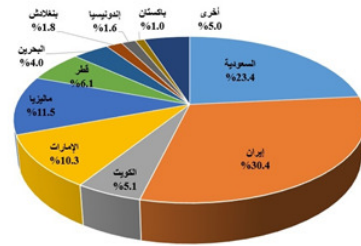
3- صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة: الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

ثالثاً. تطورات الصيرفة الإسلامية بلغة الأرقام

1. تطورات الصيرفة الإسلامية حول العالم: أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي تجريه مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام

2006 إلى 1,509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 12.04%. وقد سجلت أفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة 2006-2017 (13.65%)، تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (13.63%)، ثم آسيا (8.25%). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة 4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً (9.45%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%)، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1% عام 2017. يُظهر الشكل رقم (01) حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ إيران على 30.4% من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية (23.4%)، فماليزيا (11.5%)، فالإمارات العربية المتحدة (10.3%). وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 95.0% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم (إتحاد المصارف العربية، 2017)

الشكل رقم 01: حصة 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية في العالم لشهر نوفمبر 2017



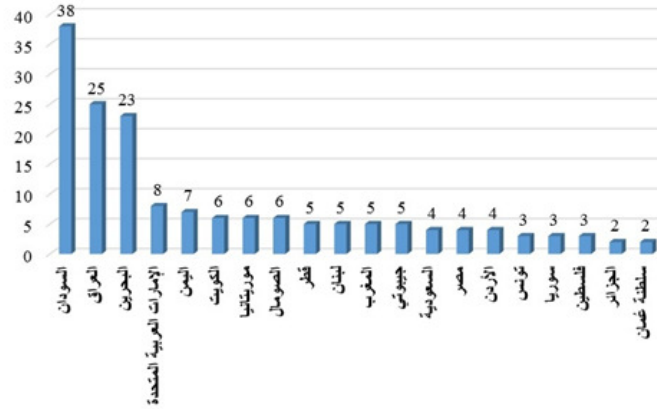
المصدر: إتحاد المصارف العربية

2. القطاع المصرفي الإسلامي العربي: أحرزت الصيرفة الإسلامية العربية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المصارف والعملاء والأصول منذ نشأتها في الستينات. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية المزيد من التطور لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. والمصارف الإسلامية العربية لديها دور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الإقتصادات وتنشيطها وفق الضوابط الشرعية الإسلامية. فمن ميزات المصارف الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة تأكد على تقاسم

المخاطر والأرباح والخسائر. كما أن المصارف الإسلامية تستهدف منح الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والتي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظراً لعدم امتلاكها الضمانات المطلوبة من قبل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية. وبالتالي، فإن لزيادة وتوسيع دور التمويل الإسلامي إمكانات هائلة لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

تستمر المصارف الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد نحو 164 مصرفاً عربياً إسلامياً بالكامل، موزعين على الدول العربية على الشكل التالي: 38 مصرفاً في السودان، وهو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، 25 مصرفاً في العراق، 23 مصرفاً في البحرين، 8 مصارف في الإمارات، 7 مصارف في اليمن، 6 مصارف في كل من الكويت وموريتانيا والصومال، 5 مصارف في كل من قطر ولبنان والمغرب، 4 مصارف في كل من السعودية ومصر والأردن وجيبوتي، 3 مصارف في كل من تونس وسوريا وفلسطين، ومصرفين في كل من الجزائر وسلطنة عُمان (إتحاد المصارف العربية، 2017).

الشكل رقم 02: عدد المصارف الإسلامية في البنوك العربية نهاية 2017



المصدر: إتحاد المصارف العربية

بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية العام 2017 نحو 600 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 18% من إجمالي الأصول المصرفية العربية. وبلغت أرصدة التوظيفات المالية، أو التمويلات المقدمة من المصارف العربية الإسلامية للعملاء نحو 381 مليار دولار (21% من إجمالي القروض المصرفية العربية)، وبلغت ودائعها نحو 420 مليار دولار (20% من إجمالي الودائع). أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 82 مليار دولار بنهاية العام 2017

(22% من الإجمالي)، وبلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية أكثر من 9 مليار دولار بنهاية العام 2017.

وتجدر الإشارة إلى تركّز الصيرفة الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل في الدول الخليجية 48 مصرفاً إسلامياً بالكامل، وتدير هذه المصارف موجودات بنحو 557 مليار دولار بنهاية العام 2017، ما يمثل نحو 89% من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العربية. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية. وبنهاية العام 2017، بلغت نسبة أصول المصارف الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الكويت 45%، وفي كل من السعودية وقطر حوالي 26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 20%، وفي البحرين 17%، وفي سلطنة عُمان 4%. وتوقعت وكالة موديز أن تظل نسب القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية الخليجية منخفضة خلال العام 2018، مقارنة بنظيرتها التجارية، مدعومة بثلاثة عوامل، أولها حلها المشاكل العالقة المرتبطة بقطاع العقارات، وانتقائية أعلى وتنوع أكبر للتمويل. وبلغت نسبة القروض المتعثرة لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في الخليج 5% بنهاية العام 2011، وتراجعت إلى 2.1% بنهاية العام 2017 للبنوك الإسلامية، و2.9% للبنوك التقليدية.

وُشير إلى أن السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، بإجمالي موجودات بلغت 25.1 مليار دولار بنهاية العام 2017. وفي كل من جيبوتي والأردن، تمثل أصول المصارف الإسلامية نحو 16% من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكل أصول المصارف الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 14% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني. وتطمح المصارف الإسلامية في تونس إلى الإستحواذ على 15% من إجمالي الأصول المصرفية بحلول العام 2022، مقابل 5% عام 2017، ولكن تصطدم هذه الطموحات بالعديد من العقبات، أبرزها التشريعات المصرفية غير المؤاتية. وفي يوليو/ تموز 2016، صادقت تونس على قانون البنوك والمؤسسات المالية والذي تضمن قوانين متعلقة بالصيرفة الإسلامية. وتشكل موجودات المصارف الإسلامية العراقية نحو 5% إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وبحسب رئيس جمعية المصارف الإسلامية العراقية، إن الصيرفة الإسلامية في العراق تنتظرها بيئة إستثمارية واعدة خلال السنوات المقبلة. أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصيرفة الإسلامية محدودة حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان، و2% في الجزائر. وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون 'القرض والنقد' المنظم لعمل ونشاط المصارف لا يتضمن أي مواد متعلقة بالصيرفة الإسلامية بشكل مباشر. وتجدر الإشارة إلى أن العام 2017 شهد إنطلاقة الصيرفة الإسلامية في المغرب. أما ليبيا فأصدرت قانوناً منذ العام 2013، يخول لكل

المصارف التحول إلى الصيرفة الإسلامية، لكن الوضع الذي تمر به لم يسمح بتنفيذ هذا القانون، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المصارف من التعامل بالمنتجات الإسلامية (إتحاد المصارف العربية، 2017).
الجدول رقم 01: يوضح البيانات المالية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية نهاية 2017

الموجودات	أرصدة التوظيفات المالية (التمويل)		أرصدة الأوعية الإيداعية (الودائع)		حقوق الملكية		
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	
الإمارات	133.4	146.6	96.3	106.1	18.3	19.5	
السعودية	150.5	157.2	118.7	122.7	23.0	24.7	
البحرين	32.0	32.3	17.1	16.0	6.3	6.0	
الكويت	87.1	95.2	58.91	65.14	10.64	11.53	
سلطنة عُمان	2.3	3.3	1.1	1.7	0.5	0.5	
قطر	89.5	97.1	58.8	62.1	13.4	13.9	
السودان	19.5	25.1	11.7	16.6	2.7	2.7	
الجزائر*	2.4	2.4	1.5	1.5	0.3	0.3	
تونس	1.8	2.0	1.3	1.4	0.2	0.2	
لبنان	0.8	0.8	0.6	0.6	0.1	0.1	
مصر	9.5	10.9	7.6	8.8	1.2	1.4	
الأردن	10.4	10.8	9.2	9.5	1.0	1.1	
سوريا	3.0	1.5	1.4	0.8	0.4	0.2	
فلسطين	1.7	2.2	1.3	1.6	0.2	0.3	
العراق	5.6	6.9	1.5	1.6	3.0	4.0	
موريتانيا*	0.4	0.4	0.3	0.3	0.1	0.1	

المصدر: إتحاد المصارف العربية

على الصعيد العالمي، من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يوجد 45 منهم في دول عربية، 40 منهم في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين أكبر 20 مصرفاً إسلامياً في العالم، فإن 11 منها في دول الخليج العربي (8 مصارف إسلامية بالكامل و3 مصارف تجارية تدير نوافذ إسلامية).

3. الإسلامية العربية الأسرع نمواً عام 2017: احتل بنك وربة - الكويت المرتبة الأولى بين المصارف الإسلامية العربية من حيث النمو في الموجودات (59.8%)، يليه بنك العز الإسلامي - سلطنة عُمان (49.1%)، ومصرف الصفا الإسلامي - فلسطين (46.6%). أما بالنسبة لحجم التمويلات المقدمة، ف سجل مصرف الصفا الإسلامي - فلسطين أكبر نسبة نمو خلال العام 2017 (1045.7%)، يليه بنك وربة - الكويت (55.0%)، وبنك الإثمار - البحرين (40.4%). وارتفعت الودائع لدى مصرف الصفا الإسلامي - فلسطين بنسبة 169.6% خلال العام 2017، مسجلاً أكبر نسبة نمو بين المصارف الإسلامية العربية، يليه بنك العز الإسلامي - سلطنة عُمان (63.0%)، وبنك نزوى - سلطنة عُمان

(49.4%)، وبالنسبة للأرباح، سجل بنك نزوى - سلطنة عُمان أكبر نسبة نمو في صافي الأرباح خلال العام 2017 (3346.5%)، يليه بيت التمويل الكويتي - البحرين (1578.9%)، ومصرف الإمارات الإسلامي (564.6%) (اتحاد المصارف العربية، 2017)

04. مساهمة الصناعة المالية الإسلامية بالعالم:

يوضح الجدول (02) أدناه مكونات الصناعة المالية الإسلامية وهيكلها الحالي:

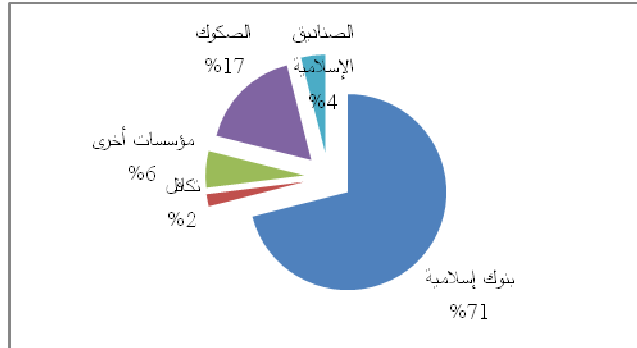
جدول رقم (02): يوضح توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية (2017).

القطاع	نسبته	حجمه (مليار دولار)	عدد المؤسسات/الأدوات	عدد الدول
بنوك إسلامية	71%	1.721	505	69
تكاافل	2%	46	324	47
مؤسسات أخرى	6%	135	560	49
الصكوك	17%	426	2590	25
الصناديق الإسلامية	4%	110	1410	28

المصدر: قندوز، عبد الكريم أحمد، 2019، ص91 عن: Islamic Finance Development Report 2018.

ولإظهار مساهمة قطاعات المالية الإسلامية بشكل أوضح، فقد تم استخدام الشكل (03) أدناه، والذي يظهر فيها جليا أن البنوك الإسلامية تعتبر رائدة الصناعة المالية الإسلامية (قندوز، 2019، ص. 91-95).

الشكل رقم (03): يوضح هيكل مكونات لصناعة المالية الإسلامية



المصدر: قندوز، عبد الكريم أحمد، 2019، ص91. استنادا إلى أرقام Islamic Finance Development Report 2018.

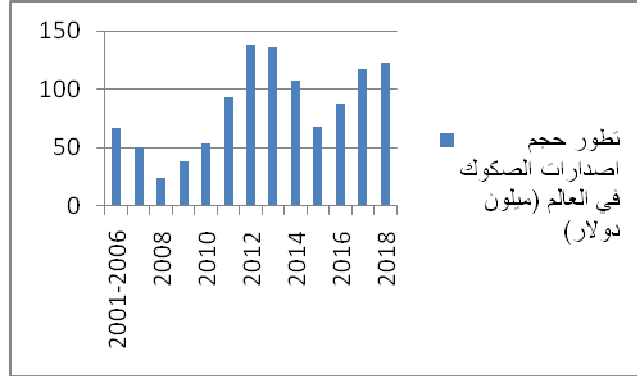
أ.البنوك الإسلامية:تمثل البنوك أكبر نسبة مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية (أكثر من ثلثي حجم الصناعة)، وهي فائدة الصناعة بامتياز، ويرجع الفضل لها في تقديم البديل الفعلي للمصرفية التقليدية القائمة أساسا على الإقراض بفائدة، وعلى غرار البنوك التقليدية فإن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية وظيفتها الرئيسية هي قبول الودائع (على اختلاف أنواعها)، غير أنها تختلف في طريقة توظيف تلك الأموال، ففي حين تقوم البنوك التقليدية بتوظيفها في شكل رئيس هو القروض (بفائدة)، فإن البنوك الإسلامية تستخدمها في مختلف صيغ التمويل الإسلامي (مرايحات، تورق، مشاركات، إيجارات...)، كما يشترك النوعان في تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفي (كصرف العملات والحوالات والكفالات وغيرها). وقد ارتفعت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية ضمن القطاع المصرفي في كثير من الدول، ويتم تصنيف البنوك الإسلامية على أنها ذات أهمية نظامية في 12 دولة، حيث بلغت حصتها السوقية في تلك الدول ما لا يقل عن نسبة 15%.

ب.التكافل:ويبلغ عدد مؤسسات التكافل حوالي 306 مؤسسة، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل فيما لا يقل عن 45 دولة عالميا، وتعد منطقة جنوب شرق آسيا من أكبر الدول التي بها مؤسسات تكافل بنسبة تصل إلى 30% تليها دول منطقة مجلس التعاون الخليجي حيث تستحوذ على 27% من مؤسسات التكافل ثم منطقة الشرق الأوسط بنسبة 26% ثم منطقة جنوب آسيا بنسبة 14% وتليها منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا بنسبة 3% من مؤسسات التكافل وتواجه صناعة التكافل العديد من التحديات تتركز بعضها داخليا (داخل نطاق مشغلي التكافل)، ومنها تسعير المخاطر، وحكومة التأمين، الإطار العام لإدارة المخاطر، وغيرها من التحديات الخارجية مثل انخفاض بيئة العائد على الاستثمار، والخسائر الكارثية وعدم الاستقرار السياسي وتنوع استثمارات التكافل في كل قطاع التكافل العام، وقطاع التكافل الخاص والتي تتمثل في الصكوك والأسهم والتقدية والودائع والعقارات.

ج.أسواق المال الإسلامية:على الرغم من أن سنة 2018 لم تكن جيدة لصناعة الصكوك في العالم، على الأقل مقارنة بما كان متوقعا حيث حققت نموا متواضعا بسبب ارتفاع أسعار السلع، إلا أن أهم ملامح التوجه الجديد هو عودة الصكوك السيادية بعدما قادت صكوك الشركات القطاع لبضعة سنوات، وعلى أية حال، لا تزال الصكوك تكسب اهتمام مصدرين جدد وبالتالي زيادة قاعدة المستثمرين وهو مؤشر إيجابي، وقد شكلت الصكوك فعليا مصدرا بديلا قابلا للتطبيق لتمويل البنية التحتية، وتمويل المشاريع، واحتياجات الشركات من الأغراض العامة، وكفاية رأس المال، ومتطلبات الميزانية، ولغرض إدارة السيولة...الخ.

د. إصدار الصكوك: بلغ إجمالي الإصدار العالمي من الصكوك 123.15 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وكما هو موضح في الرسم بياني رقم (04) أظهر إصدارات الصكوك العالمية زيادة متواضعة بنسبة +5% مقارنة بنسبة 2017 (116.7 مليار دولار أمريكي). أهم الإصدارات الرئيسية تمثلت في إصدار الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا، ولا تزال كل من ماليزيا والسعودية تحافظان على صدارة الإصدار الأول، مع زيادة حصة دول مثل إندونيسيا والإمارات والسعودية وإلى حد ما من تركيا، كما عرفت الصناعة دخول مصدرين سياديين هما المغرب ومالي.

الشكل رقم (04): يوضح حجم إصدارات الصكوك في العالم (مليون دولار) من 2001-2018

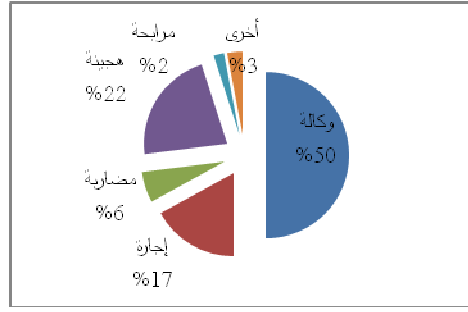


المصدر: قندوز، عبد الكريم أحمد، 2019، ص 93 عن: IIFM Sukuk Report 2019

ومن التطورات المثيرة للانتباه هي الاهتمام المتزايد بإصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصكوك الخضراء لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإصدار الصكوك من خلال تقنية سلسلة الكتل علاوة على ذلك.

* إصدارات الصكوك بحسب النوع: تتنوع هياكل إصدارات الصكوك ما بين صكوك مرابحة، وصكوك إجازة، وصكوك مضاربة، وصكوك مشاركة، وصكوك استصناع سلم، وصكوك وكالة، فيما يلي نسب إصدار كل نوع من تلك الأنواع سنة 2018:

الشكل رقم (05): يوضح توزيع إصدارات الصكوك بحسب النوع لسنة 2018.



المصدر: قندوز، عبد الكريم أحمد، 2019، ص94. عن: IIFM Sukuk Report 2019 ويتضح من الشكل (05) سيطرة الصكوك القائمة على الوكالة على إجمالي الإصدارات حيث تمثل أكثر من نصف الإصدارات سنة 2018، تليها صكوك الإجارة بنسبة 18%، فيما تتنوع الصكوك الهجينة وهي القائمة على أكثر من عقد واحد بين صكوك قائمة على الوكالة والمرابحة وصكوك مرابحة-مضاربة وصكوك إجارة-مرابحة، وصكوك إجارة-مشاركة، وتعتبر حصة صكوك المشاركة والسلم الأقل حظاً من بين الأنواع الأخرى.

هـ. **صناديق الاستثمار الإسلامية:** تزايد عدد صناديق الاستثمار الإسلامية في العالم ليصل إلى 1292 صندوقاً عام 2018 بقيمة إجمالية 67.4 مليار دولار أمريكي، وإذا كان عدد الصناديق ارتفع بحوالي 11% مقارنة بنسبة 2017، إلا أن نمو قيمتها لم يكفِ يتجاوز نسبة 1%، وترتكز معظم استثمارات تلك الصناديق في الأسهم (42%) وأسواق المال (25%) والسلع (15%).

رابعاً. دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير العمل المصرفي - المزايا والتحديات

إن من باب الإنصاف للهندسة المالية ودورها في تطوير العمل المصرفي، يلاحظ أنها قدمت خدمات هائلة وإنجازات مرموقة خلال العقود الماضية، ولعل أبرز هذه الإنجازات ما يأتي (الهواملة، 2019، ص 23):

- 1 - إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من الفائدة التي تمكن جمهور المتعاملين من تنفيذ معاملاتهم المصرفية وفقاً لمعتقداتهم الدينية.
- 2 - توفير البديل للمصرفية التقليدية لجمهور المتعاملين من المسلمين وغير المسلمين.
- 3 - إيجاد ثقافة مصرفية جديدة على أساس من التطور والابتكار وقبول الفكرة ولدى كثيرين من البنوك المركزية، وإعطاء الفرصة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، وإعطاء البنوك التقليدية الفرصة أيضاً لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال السماح لها بفتح نوافذ إسلامية.

- 4 - تنافس المصارف التقليدية المحلية والأجنبية على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 5 - حصول الصناعة المصرفية على الاعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وداوجونز.
- 6 - إيجاد مؤسسات إستراتيجية داعمة للصناعة المصرفية الإسلامية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا) والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية (البحرين LMC)، وهي مؤسسات وهيئات تمّ إنشاؤها بغرض دعم وتوثيق سبل التعاون والترابط بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويمكنها أن تقود العمل المصرفي الإسلامي من خلال تفعيل أدوارها بهدف تحقيق التكامل المصرفي الإسلامي.
- 7 - الجهود المتزايدة في الهندسة المالية الإسلامية والتي أدت إلى إيجاد تنوع في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث دأبت الهندسة المالية الإسلامية إلى توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية، وهذا يتطلب القدرة على الإبداع (نسيبي، 2015، ص 349).
- 8 - اختراق الصناعة المصرفية الإسلامية لبعض البلدان الغربية، مثل إصدار الصكوك الإسلامية في ألمانيا، وانتشار العمل المصرفي الإسلامي في بعض البلدان غير الإسلامية التي توجد فيها أقليات إسلامية كبيرة، مثل الفلبين وتايلاند وبريطانيا.
- خاصة أن مشتقات المالية التقليدية أثبتت فشلها في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية بل ساهمت بشكل أساس في تفاقم الأزمة (بن عبد العزيز، أوت 2017، ص 286).
- يحقّق تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية كثيرا من المزايا، بعضها تستفيد منه هذه المؤسسات ذاتها، وبعضها له أثر على الصناعة المالية الإسلامية ككل. من المزايا التي تتحقّق للمؤسسات المالية الإسلامية نجد زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة وتصميم (على سبيل المثال) تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، وتمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل ... وهكذا. وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف، وهذه ميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوافرة في نظيرتها التقليدية التي تجعل منها تعظيم ثروة الملاك فقط (قندوز، 2015، ص 06).
- **تحديات الهندسة المالية الإسلامية:** لا شك أن التحديات التي تحول دون تطور الهندسة المالية الإسلامية كثيرة خاصة مع حداثة التجربة المالية والمصرفية الإسلامية، بالرغم أنها لعبت دورا فعالا في تطوير منتجات الأسواق المالية ومنتجات التأمين الإسلامي (خنوسة، وزيان، جانفي 2017، ص 84).

- من خلال المقارنة بين ما تعمل به البنوك والمؤسسات المالية والأسواق في إطار الابتكار ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية السابقة الذكر، نجد التالي (منصور، 2014، ص ص 11-13):
- تركيز الإهتمام عندما يتعلق الأمر بالابتكار المالي، بالمشتقات المالية والتخريجات الفقهية لها، وما أنجر عنه من اختلافات فقهية كبيرة جداً، في حين ليست المشتقات المالية إلا منتجا من منتجات المالية الربوية
 - تحديد النتيجة المطلوبة سلفاً، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي أو المنتج التقليدي في إطار ما يعرف بالمحاكاة والتقليد، وهو ما يترك أثر خطيراً من خلال الإلقاء بظلاله الفاسدة على الصناعة المالية الإسلامية.
 - العمل ضمن إطار قانوني لا ينسجم مع تطلعات الابتكار المالي الإسلامي، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل بالطريقة ذاتها التي تعمل بها البنوك التقليدية (صديقي، وعبد الرحمان، 2014، ص 148) وتتأثر بمعطياته وإفرازاته لأنها جزء من نسيجه وتعمل في أسواقه وتخضع لقوانينه.
 - يقتصر في كثير من الحالات دور الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على التحليل والتحرير، في الوقت الذي يقع عليها قيادة عملية الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية.
 - كما تواجه البنوك الإسلامية جملة أخرى من التحديات نورها في (النجار، 2016، ص 07):
 - **الافتقار إلى الكفاءات:** أن القوة العاملة غير المؤهلة ستعيق العمل المصرفي والمالي الإسلامي وتحد من إمكانية نمو المصرف من حيث المخاطر التشغيلية، لذا لابد من تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة تكون على خبرة ودراية تامة بطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
 - **قلة البحث والتقدير:** تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الإهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر (12) مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية، خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه (9) مصارف أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث.
 - **غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة المنتج المالي الجديد:** تتحمل المؤسسات خلال عملية ابتكار منتج مالي جديد تكاليف ومخاطر عالية للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج الابتكار، ستقدم المؤسسات الأخرى إلى تطبيق هذه التجربة الجاهزة المضمونة والاستفادة من مزاياها، دون تحمل أي تكاليف أو مخاطر، وهذا ما يحد من تقدم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

-ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية: بسبب تضارب الفتاوى بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد، فنجد بعض المصارف تجيز التوريق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به، لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

-المصداقية والثقة: هناك من يعتقد في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وبيئة لغسيل الأموال، فضلاً عن مشاكل قلة الخبرات والمهارات الإدارية والتي ستؤثر على مصداقيتها.

- المنافسة وكفاءة التكلفة : وهي مميزات تنافسية تتفوق بها المؤسسات التقليدية على الإسلامية، لما لديها من الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، كما وتعاني المؤسسات التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء من مشكلة تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

- التسويق: من دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي، سيبقى العملاء بعيداً عن المنتجات الإسلامية، وسيكون إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضعيفاً بسبب عدم فهم الصناعة، لذا يعد تسويق هذه المنتجات تحدياً بالنسبة لنمو قاعدة عملاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

- تحدي المعايير المحاسبية: حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقاق بعض المعايير المحلية التي لا تخرج في جوهرها عنها، والبنوك الإسلامية وجدت نفسها هي الأخرى تحت طائلة معايير المحاسبة الدولية، في حين أن بعض هذه المعايير منافي للشرعية الإسلامية مثل معيار التأجير التملكي الذي يخلط بين أحكام البيع مع الإجارة (طويطي، مجذوب، 2018، ص 299).

الخاتمة:

أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في المصرف التقليدي فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

في ضوء استعراض الدراسة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية توصلنا إلى أن:

-منتجات المالية الإسلامية تتميز بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا خلافاً لأساليب التمويل التقليدية.

- هناك دور بارز وأثر واضح للهندسة المالية الإسلامية في العمل المصرفي، إلا أنه لا يزال العمل المصرفي الإسلامي في البدايات، والمطلوب منه التقدم والتطور لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة.
- رغم انتشار واختراق الصناعة المصرفية الإسلامية لبعض البلدان الغربية، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من التحديات، وجب التعامل معها بجدية من أجل النهوض الفعلي للهندسة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- دباس، العبادي هاشم فوزي. (2008). الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية. عمان: مؤسسة الوراق.
- صوان، محمود حسن. (2001). أساسيات العمل المصرفي دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- قندوز، عبد الكريم أحمد. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي 2019.
- مرغاد، لخضر. (فيفري 2013). الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول). مجلة العلوم الإنسانية. (العدد التاسع والعشرون).
- يوسف، سعاد، مخلوفي، عبد السلام. (مارس 2017). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية. مجلة البشائر الاقتصادية. (المجلد الثالث، العدد 01).
- خنيوة، محمد الأمين، علي موسى، حنان. (2011). منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. (العدد 12).
- بوداب، سهام. (ديسمبر 2017). صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. (العدد 08).
- السويلم، سامي بن إبراهيم. (2007). التحوط في التمويل الإسلامي. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- غربي، عبد الحليم. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف. (العدد 09).
- نسيلي، جهيدة. (2015). دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 01. (العدد 12).

- بن عبد العزيز، سفيان. (أوت 2017). منتجات الهندسة المالية في ظل الاقتصاد الرمزي ودورها في عولمة الأزمات المالية - أزمة الرهون العقارية الأمريكية أنموذجاً. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. (العدد 03).
- نجار، حياة، ويورمة، هشام. (ديسمبر 2017). الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية- دراسة التجربة السودانية. مجلة معارف. (العدد 23).
- صديقي، أحمد، وعبد الرحمن، عبد القادر. (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات البنوك الإسلامية- الصكوك الإسلامية أنموذجاً. مجلة التكامل الإقتصادي. المجلد 02. (العدد 03).
- طويطي، مصطفى، ومجذوب، خيرة. (2018). استخدام الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد. المجلد 02. (العدد 02).
- خنوسة، عديلة، وزيان، محمد. (جانفي 2017). منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. (العدد 17).
- منصور، موسى. (05- 06 ماي 2014). الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول جامعة سطيف 1: منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية.
- قندوز، عبد الكريم. (30 جويلية 2015). الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، على تطبيق: linkedin. تاريخ التصفح: 2019/10/01.
- اتحاد المصارف العربية. (2018). دراسات وبحوث في الصيرفة. على الموقع: <http://www.uabonline.org/ar> تاريخ التصفح: 2019/10/12.
- الهواملة، محمد علي، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي: قراءة في النشأة والتطبيق لأربعة عقود مضت. على الموقع: <http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails>. تاريخ التصفح: 2019/10/02.
- هاشم النجار، إخلاص باقر. (2016). قراءة في المفردات الفكرية للهندسة المالية الإسلامية. على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat> تاريخ التصفح: 20/10/05